التوظيف الصرفيّ في كتاب إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاريّ (ت: ٩٢٦هـ)

morphological employment in the book (Declension of the Great Quran) by Zakaria Al-Ansari (T: 926 A.H)

أ. م. د باسل محمّد محيي الدّين صابرين عليّ بنيّان

basil.mohi@uomustansiriyah.edu.iq sabren.org@gmail.com

DR. Basil Mohammed Mohi Aldeen Sabreen Ali Banyan

الجامعة المستنصريّة– كلّيّة الآداب –قسم اللّغة العربيّة

الملخص

عَنيتْ هذه الدراسة بالتوظيف الصرفي في كتاب (**إعراب القرآن العظيم** لزكريا الأنصاريّ (ت:٩٢٦هـ) واقتضت طبيعة الدّراسة أن يكون على مبحثين ومقدّمة وتوطئة وخاتمة بنتائج البحث، فضلًا عن قائمة المصادر والمراجع.

تناولت في التّوطئة نبذة مختصرة عن حياة الأنصاريّ وأهم مؤلفاته، أمّا المبحث الأوّل فقد كان مختصًا بالتّوظيف الصرفيّ لجموع التّكسير، وجعلت المبحث الثّاني مختصًا بالتّوظيف الّصرفيّ لتناوب الّصيغ، وقد عرضتُ في الخاتمة أهم النّتائج الّتي تمخضت عنها الدّراسة ولعلَّ من أهمّها: عدم إجماع علماء اللّغة العرب على المجاز اللّغويّ والصّرفيّ ، والتّعامل مع الدّلالة الصّرفيّة للصيغة على أنّها تعود إلى أصل واحد، وأنّ كلّ صيغة وضعت لمعنى معيّن ولا سيما ألفاظ الذّكر الحكيم ، والنّظر إلى العربيّة في ضوء لغة القرآن الكريم، ولم يخالف الأنصاريّ السّابقين في ذلك.

الكلمات المفتاحية: توظيف صرفيّ، الجموع، النّيابة ،العدول الصّرفيّ

Abstract

This study concerned with morphological employment in the book (Declension of the Great Quran) by Zakaria Al-Ansari (T: 926 A.H), whereas I found that it contains researches worthy of study and research, so the nature of the study required that the research be divided into two requirements starting with an introduction and a preamble and concluded with the research result, as well as a list of resources and references.

In the preamble, I dealt with a brief summary of Al-Ansari's life and his most important books. The first requirement was specialized in morphological employment of broken plural (or internal plural), and I made the second requirement specialized in morphological employment to alternating formulas. In the conclusion, I presented the most important results of the study, which are: The lack of consensus among Arab linguists on the linguistic and morphological metaphors and dealing with the formula morphological significance as if it was belonging to one origin, and that every formula developed for a specific meaning, especially the words of Quran and looking at Arabic language In light of the Holy Quran, Al-Ansari did not disagree with previous linguistics in it.

Key words: morphological employment and plurals, mandate, and adjustment morphology.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبرحمته تُنشر البركات وبفضله تُغفر الزلاّت، والصّلاة والسّلام على خير خلقه رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله "صلى الله عليه وآله وصحبه الميامين المنتجبين" وسلم تسليمًا كثيرًا وبعد...

العربية هبة من هبات الله – عزّ وجلّ– ، ونعمة من نعمه، أهداها لمن حباهم من خلقه إذ جعل القرآن الكريم بلغتهم، وقد بذل العلماء – مِنَ اللغويين – كل ما في وسعهم للحفاظ على هذه الثروة اللغوية العريقة و لا سيما فصاحة لغة القرآن الكريم وسلامتها على وجه الخصوص، لذا سعوا جاهدين إلى دراسته، وإبراز أصالته وتدوين ما استوعَبهُ من مستويات اللغةِ المختلفة من صوتٍ وصرفٍ ونحو ودلالة، فألفوا فيه الكثير من المؤلفات بين معاني القران وإعرابه وتفسيره وغريبه وقراءاته وغيرها.

وجاءت هذه الدراسة لواحدٍ من أسفار العربية ألا هو: "إعراب القرآن العظيم" لشيخ الاسلام وعلامة المحققين وفهّامة المدققين ولسان المتكلمين وقاضي قضاة عصره الشيخ زكريا بن يحيى الأنصاريّ (ت:٩٢٦هـ) لِما فيه مكنوناتٍ وجواهر صرفية، وقد ضمّت الدراسة مبحثين: الأول عن التوظيف الصرفي لجموع التكسير، وجاء على قسمين: أحدهما لجمع القلة والآخر لجمع الكثرة؛ وذلك لأهمية هذا الجمع وأنه الأصل الأول للجموع في العربية.

أما المبحث الآخر فقد خصصته لدراسة ظاهرة التوظيف الصرفي لتناوب الصيغ؛ لأنه محط اهتمام علماء العربية من القدماء والمحدثين، لأنّه يؤدي إلى التناوب بين الصيغ والذي ينتج عنه ثراء المعنى ويخلق مجالا جديدا للصيغة دون أن يزول مجالها السابق لوجود علاقة جدلية بين المادة اللغوية والصيغة الصرفية، وقد تضمن هذا المبحث قسمين : أحدهما النيابة في اسم الفاعل، والآخر النيابة في اسم المفعول، وقد سبق هذان المطلبان مقدمة وتوطئة التي تضمنت نبذة مختصرة عن حياة الأنصاري ومؤلفاته، أما الخاتمة فقد أودعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، الدراسة وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين.

أبو زكريا الأنصاري حياتُه وآثارُه العلمية

اسمُه ونسبه:

الإمام الفاضل شيخ الإسلام، وقاضي القضاة، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبد الولي الأنصاريّ الخَزْرَجيّ –نسبةً إلى الأنصار من أهل المدينة المنورة وكان –رحمه الله من خزرجها –، السُنَيكيّ نسبةً إلى السنيك – ثم القاهريّ – نسبة إلى القاهرة التي تلقى فيها علمه – ويقال له الشافعيّ –نسبة إلى الإمام الشافعي ثم الأزهريّ (السيوطي، د.ت، صفحة ١١٣) (العَيْدَرُوس، ١٤٠٥هـ، صفحة ١١٢).

مولده:

اختلف أصحاب السير والتراجم في تعيين سنة ولادته وتعددت آراؤهم في ذلك وهي على عدّة أقوال:

الأول: إنَّه ولِدَ سنة ثلاث وعشرين وثمان مئة وهو ما قال به الغزي (ت١٠٦١هـ) نقلًا عن والده الذي كان أحد تلامذة الشيخ الأنصاريّ، وقد أيده في ذلك خير الدين الزركلي (الغزي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ١٩٨) (الزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٤٦)

الثاني: قيل إنَّه ولد سنة أربع وعشرين وثمان مئة، وهو قول السيوطي(٩١١هـ) (السيوطي، د.ت، صفحة ١١٣).

الثالث: إنَّه ولد سنة ست وعشرين وثمان مئة (العَيْدَرُوس، ١٤٠٥هـ، صفحة ١١٢).

وقيل إنَّ ولادته كانت سنة خمس وعشرين وثمان مئة، وهو قول ابن البيطار الميداني الدمشقي (ت:١٣٣٥هـ) وتبعه يوسف بن إلياس سركيس (ت:١٣٥١هـ) (الدمشقي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٨٦٣)، ويبدو لي أن القول الراجح هو القول الثالث وذلك؛ لأجماع أصحاب التراجم على ذلك.

نشأته:

ذكرنا سابقًا أنَّ الشيخ الأنصاريّ ولد في قرية سنيكة (الغزي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ١٩٨) (الباباني، د.ت، صفحة ٣٧٤)، وَنَشَأ بهَا فحفظ الْقُرْآن عِنْد الفقيهين مُحَمَّد بن ربيع والبرهان الفاقوسي البلبيسي (السخاوي، د.ت، صفحة ٢٣٤/٣) (العَيْدَرُوس، ١٤٠٥هـ، صفحة ١١٢)، وهو من أسرة فقيرة، عانى الفقر والحرمان، إذ توفي والده وهو طفلٌ فعاش يتيمًا (الزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٤٦)، ومن لُطف الباري وجليل عنايته بعباده أن بعث له من

يرعاه ويتولى تربيته ويحثه على العلم وملازمة أهله وهو الشيخ عبد الله السلمي الذي اصطحبه معه إلى القاهرة فالتحق بالأزهر، فبدأ رحلته العلمية، إذ وجد في نفسه شغفًا للعلم وللعلماء، فأخذ ينهل من ينابيع المعرفة، ويبحُر في أعماق أمّهات الكتب وفنون العربيةِ من فقه وأصول ونحو وقراءات وتجويد وغيرها (السخاوي، د.ت، صفحة ٢٣٤/٣)، فوصلَ الأنصاريّ إلى ما وصل إليه من مكانةٍ علميةٍ يشارُ إليها بالبنانِ، فانضمَّ إلى رَكْبِ العلماءِ فأُطْلِقَ عليه العديد من الألقاب منها: شيخ مشايخ الإسلام وقاضي القضاة وعلامة المحققين وغيرها (الغزي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ١٩٨) (البابانى، د.ت، صفحة ٣٧٤).

مؤلفاته:

تركَ الأنصاريّ الكثير من المؤلفات ما لم يحصهِ أحد ممن ترجم له، حيث ذكر بعضهم مالم يذكره بعضهم الآخر؛ لكثرتها ولأنه رحمه الله كان يضع أكثر من شرح للكتاب الواحد فالتبست الإشارة إلى تلك الكتب (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٤)، وقد عُدَّ الشيخ الأنصاريّ موسوعة من العلوم والفنون، يشهد على ذلك ما تركه من مؤلفات، فقد كان بارعا في سائر العلوم الشرعية، ومن أشهرها (الأنصاري، ٢٠٠٩م، الصفحات ٤٤-٥٥):

١- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (بروكلمان، ١٩٧٧م، صفحة ٢٠٩/٦) (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٤).
٢- أدب القاضي على مذهب الشافعي (القسطنطيني، ١٩٤١م، صفحة ١/١) (البابانى، د.ت، صفحة ٣٧٤).
٣- أسنى المطالب في شروح الروض الطالب، مطبوع بمصر سنة (١٣١٣هـ) (الزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٤٦) (الساعاتي، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ١٢٦).
٤- الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة " (البابانى، د.ت، صفحة ٣٧٤) (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٥).
٥- أقصى الأماني في علوم البيان البديع والمعاني (القسطنطيني، ١٩٤١م، صفحة ٨١/١).
٦- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر (الزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٤٦) (البابانى، د.ت، صفحة ٣٧٤)

وغيرها العشرات من المؤلفات والآثار القيمة، فقد وصفها الغزي (ت:١٠٦١هـ) بقوله: ((مؤلفاته كلها حافلةٌ جليلةٌ معتبرةٌ مقبولةٌ)) (الغزي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ٢٠٣)، وقدَ أَثْرت هذه المؤلفات مكتبة اللغة العربية، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يَدُل على سعة علمه واطّلاعِه وامتلاكه ملكة التصنيف والتأليف

لذا لاقت هذه المؤلفات شهرةً وانتشارًا واسعًا وقبولًا عند الناس.

وفاته:

مثلما اختلف أصحاب التراجم في سنة ولادة الشيخ الأنصاريّ، كما اختلفوا في سنة وفاته ولهم في ذلك أقوال عدّة وهي:

الاول: ذهب بعضهم إلى أنَّ وفاته كانت سنة خمس وعشرين بعد المئة التاسعة (العَيْدَرُوس، ١٤٠٥هـ، صفحة ١١١)، فيما ذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ وفاته كانت يوم الأربعاء ثالث ذي القعدة سنة ست وعشرين وتسع مئة، عن عمر ناهز مئة وثلاث (الغزي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ٢٠٧)، أما صاحب كتاب كشف الظنون ذهب إلى أنَّ الشيخ وافاه الأجل في سنة ثمان وعشرين وتسع مئة (القسطنطيني، ١٩٤١م، صفحة ١٥٦/١). و يبدو أنَّ الرأي الأرجح هو الرأي الثاني، الذي ينص على أن سنة الوفاة هي "ست وعشرون وتسع مئة"؛ وذلك لإجماع أصحاب التراجم على هذه السنة، فضلًا عن أن تلميذه الشعراني – الذي عاصره – وثق ذلك.

المبحث الأول

التوظيف الصرفي لجمع التكسير

الجمع: في اللغة ضم الشيء إلى الشيء؛ وذلك حاصل في الاثنين بلا نزاع، وإنما النزاع في صيغ الجمع وضمائره، والأصح أنّ أقل مسمى الجمع كـ (رجال) و(زيدين) ثلاثة بإجماع أهل اللغة (الكفوي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٣٣٢)، وهو(قِلّة) يُطلق على ثلاثة إلى العشرة، و(كثرة) يُطلق على عشرة فما فوقها، وقد يُغني أحدهما عن الآخر وضعا كقولهم في: رِجل أرجل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي رَجُل رِجال، ولم يجمعوه على مثال قلّة (السيوطي ع.، د.ت، صفحة ٣٠٨).

وقد اصطلح عليه بعضهم مصطلح الاسم المكسّر أو الجمع المكسر معرفين إيّاه بقولهم: الاسم المكسر هو: ما تغير فيه بناء واحده (الجرجاني، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، صفحة ٧٨)، ولعلَّ هذا هو سبب تسميته بالمكسر أو التكسير – تغير بناء واحده –؛لأن كسر الشيء يغير عما كان عليه (المبرّد، د.ت، صفحة ٦) (ابن السراج، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، صفحة ٤٢٩).

وقد تناول اللغويون هذا الجمع في كتبهم دراسة وتحليلًا وتعليلًا، فمنهم من اكتفى بإيراد ألفاظ دلّت على جموع القلة والكثرة كالخليل (الفراهيدي، د.ت، الصفحات ٤١١/٤-٢٦٤/٦)، ومنهم من فصَّلَ القول بنحو أوسع واضعًا له فصلًا أو بابًا في كتابه كسيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، الصفحات ٥٦٧/٣-٥٩٤)، وأفرد ابن جني بابًا خاصًا ذاكرًا

فيه صيغ (القلة والكثرة) (ابن جني، د.ت، الصفحات ١/١٧١-١٨٢) (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، صفحة ١/٦٠)، إذ قال: ((وجمع القلة ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة ما فوق ذلك)) (ابن جني أ.، د.ت، صفحة ١/١٧١)، وقد فصل فيها وأورد لها العديد من الأمثلة، ولم يفته أن يضع حدًا لهذا الجمع إذ قال: ((وَهُوَ كل جمع تغير فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه وَإِعْرَابه، جَار على آخِره كَمَا يجْرِي على الْوَاحِد تَقول هَذِه دور وقصور وَرَأَيْت دورًا وقصورًا ومررت بدورٍ)) (ابن جني أ.، د.ت، صفحة ١/٢٢).

ولعلَّ أهم ما يميز هذا الجمع –التكسير– عن باقي الجموع إنه يَدلُ عل العاقل وغير العاقل، وعدم سلامة مفردهِ، فضلًا عن ذلك أنّه يُعرب بالحركات لا الحروف، كما يجوز تأنيث الفعل المسند إليه (الأزهري، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢/٥١٩).

ويقسم جمع التكسير على نوعين: (قلة وكثرة) (عبد العال، ١٩٧٦م، الصفحات ٤-٥/٤٠) (السامرائي، ٢٠١٣م، صفحة ١٥٧)، والجموع سماعية وقياسية، قال الطناحي (ت١٤١٩هـ): ((أمّا جمع التكسير فبحر لا ساحل له، لأن منه القياسي ومنه السماعي، والقياس تكفلت ببيانه كتب الصرف ومعاجم اللغة، أمّا السماعي فهو موكول إلى الاستعمال ولا ضابط له ولا حاصر)) (الطناحي، ١٩٩٢م، صفحة ١٣٩)، وقد اختُلِف في عدد هذه الصيغ فهنالك من قال إنّها تجاوزت الأربعين صيغة بين قلة وكثرة وسماعي وقياسي (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، الصفحات ٢٩٦-٢٩٨و٣٠٦-٣١٩-٣٢٨)، وهنالك من قال إنّها تجاوزت الثلاثين وزنًا (عبد العال، ١٩٧٦م، صفحة ٣٥).

وقد ضمَّ كتاب (إعراب القرآن العظيم) للأنصاريّ طائفة كبيرة من صيغِ جمع التكسير سنورد بعضًا منها:

أ. جموع القلّة:

وهي مجموعة أوزان تصدقُ على ثلاثة إلى العشرةِ، وهي أُربعة أوزان، وهذا ما قال به سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣/٤٩٠) ومن تابعه كابن حاجب (ابن الحاجب ، ٢٠١٠م، صفحة ١/٤٠)، وابن مالك (جمال الدين، ١٩٦٧م، صفحة ١/٢٦٨)، والأشموني (الأُشْمُوني، ١٤١٩هـ، صفحة ٤/٨٨)، وهي (أَفْعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفعْلة)، إلا أنّ هنالكَ من أضافَ إليها أوزانًا أخرى، كالفرّاء إذ يرى أن من جموع القلة (فِعَلِة) نحو قِرَدة و(فُعَل) نحو (ظُلَم) وفِعَل نحو(نِعَم)، وقد ذَهَبَ أبو زيد الأنصاري إلى أن (أَفْعِلاء)

نحو: (أَصْدِقاء) من مجموع القلّة أيضًا (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، صفحة ٢٩٣)، والراجح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه والله أعلم.

ومن الصيغ التي وردت في كتاب إعراب القرآن ما جاء على وزن:

١- **أَفْعُل:** بفتح فسكون فضم، ويُطرد هذا الوزن في كل اسم ثلاثي على وزن (فَعْل)، صحيح الفاء والعين، غير مُضاعَفْ كَنَفس وأنْفُس، غير صفة نحو (نَهَر وأنْهُر)، كما يُطرد في كُل اسم رباعي مؤنث قبل آخره حرف مد نحو ذراع وأذرُع (سيبويه، ١٩٨٨م، الصفحات ٣/٦٠٥-٦٠٦).

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ﴾ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر ﴾ النحل: ١١٢.

اختلف اللغويون في مفرد لفظة (أنْعُم)، فمنهم من ذَهبَ إلى أنّ مفرده (نِعمَة)، وبهِ قال سيبويه: وقد كُسّرت فعلةٌ على أفعُلٍ وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. قالوا: نِعمةٌ وأنعمٌ وشِدَّةٌ

وأشُدٌّ (سيبويه، ١٩٨٨م، الصفحات ٣/٥٨١-٥٨٢)، وقد وافقه الزجاج (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣/٢٢١) والزمخشري (الزمخشري، د.ت، صفحة ٢/٥٩٦) -في أحد قوليه- في أن مفرد (أنعُم) (نِعمة)، وتابعهم في ذلك الأنصاريّ إذ قال: (("بِأَنْعُمِ اللَّهِ": جمع نعمة)) (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٩٢).

ومنهم مَن ذهب إلى (أنعم) جمع (نُعْم) مستشهدين بقول الرسول (صلى الله عليه و آله وسلم): ((إنها أيام طُعْمٍ ونُعْمٍ فلا تَصُوموا)) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٧/٢٩٦)، وهو ما قال به المبرّد وقطرب (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣/٢٢١) (ابن يعيش، ٢٠٠١م ، صفحة ٣/٢٤٨) وابن قتيبة الذي رفض مجيء نعمة على أنعم قائلًا: ((وليس قول من قال: إنه جمع نِعْمة بشيء؛ لأن فِعْلَة لا يجمع على أَفْعُل)) (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ١/٢٤٩)، كما علل السمين الحلبي مجيء هذه اللفظة جمع قلة قائلاً: ((وذلك تنبيهًا بالأدنى على الأعلى؛ لأن العذاب إذا كان على كفران الشيء فهو قليل فكونه على النِّعَم الكثيرة أولى)) (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣/٢٢١) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٧/٢٩٦)، فمراد الآية الكريمة أنّ هؤلاء القوم قد كفروا بنعم الله الكثيرة التي لاتعد ولا تحصى، فلفظة (أنعُم) الواردة في الآية الكريمة دلالتها الكثرة رغم مجيئها جمع قلة. قال تعالى:((مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم ﴾ إبراهيم ٣٤.

٢- **أَفْعَال:** يطّرد هذا الوزن في كل اسم ثلاثي لا يُقاس على (أفْعَل) فيأتي في معتل العين (كَثَوب أثْواب)، وواوي الفاء كَوَقت أوقات، وكذلك في المضّعف نحو جَدٌّ أجداد (عبد العال، ١٩٧٦م، صفحة ٤٥) (الحلواني، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٤٠٠)، قال سيبويه: ((وما كان على ثلاثة أحرف وكان "فَعلاً" فإنك إذا كسّرته

لأدنى العدد بنيته على "أفعال"، وذلك قولك: جَمَلٌ وأجمالٌ، وجَبَلٌ وأجبالٌ، وأسَدٌ وآسادٌ)) (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣/٥٧٠).

ومن أمثلة هذه الصيغة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثى ثي فى في قى قي﴾ ق:٤٠.

قرأ نافع وابن كثير وحمزة "إدبار" بالكسر، على أنه مصدر، ومعناه وقت إدبار الصلاة

وانقضائها، أما الباقون فقرؤُا بالفتح على أنها جمع دَبر وهو آخر الصلاة وعقبها (الفارسيّ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٦/١٢٣) (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٥/٤٩).

وقد رجح الأنصاريّ القراءة الثانية أي إنَّ (أدبار) جمع دَبر ودُبر فقال: ((بالفتح جمعَ دَبر، كَبَرد وأَبراد، وجمع دُبُر، كطُنُب وأطناب)) (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٣٧).

وقد أجمع العلماء على أنَّ معنى (أدبار السجود) هو صلاة ركعتين بعد صلاة المغرب، إلّا إنّ أبا عبيد خالفهم في ذلك فذكرَ: إن السجود لا إدبار له، وهذا ممّا أُخِذَ عليه؛ لأنّ إدبار السجود وما بعده وما يعقبه فهذا للسجود والنجوم والإنسان واحد (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٤/١٥٥) (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٢٢/٣٧٨).

وكذلك من الألفاظ الواردة على هذه الصيغة -أفْعال- ما جاء قوله تعالى: ﴿ٱضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم﴾ الإنسان: ٢

فالمشج: هو أخلاط من الدّم، وقيل كل لَوْنينِ اخْتلَطا، أو ما اختلط من حمرة وبياض (السيوطي ع.، الإتقان في علوم القرآن، ١٩٧٤م) (الأصفهاني، ١٤١٢هـ، صفحة ١/٧٦٩).

وقد ذهب الأخفش إلى أن واحد الأمشاج (مَشَج) على زنة (فَعَل) (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ٢/٥٥٩)، فيما ذهب الزجاج والنحاس إلى أن واحد الأمشاج (مَشِيج) كشَرَيف وأشراف (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٥/٢٥٧) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٥/٦٢). أمّا الأنصاري فيرى أن الأمشاج هي صفة للنطفة، وواحده مِشج بكسر الميم أي على زنة (فِعل)، كما أجاز وصف الواحد بالجمع لأنه؛ كان

في الأصل متفرقا ثم جُمع (الأنصاري، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٨٧)، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه العكبري في أنّ الأمشاج جمع مِشج (العكبري، د.ت، صفحة ٢/٢٥٧).

أمّا الزمخشري فقد ذَهَبَ إلى أنَّ الأمشاج هي الفاظ مفردة غير جموع، ولذلك وقعت صفات للأفراد كقولهم برمة أعشار، وبُرُدُ أكباش (الزمخشري، د.ت، صفحة ٦٦٦/٤).

أما أبو حيان فيرى أن المراد بالأمشاج هنا الجنس أي النطفة، وهو بذلك يرفض أن تكون صيغة أفعال مفردة (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٥٩/١٠). وقد ردَّ ما ذهب إليه الزمخشري في أنّ لفظ أمشاجٍ مفردٌ، مستشهدًا بقول سيبويه فقال: ((قوله مخالف لنص سيبويه والنحويين على أن أفعالًا لا يكون مفردًا قال سيبويه: ليس في الكلام أفعال إلّا أن يُكسر عليه اسمًا للجميع، وما ورد من وصف المفرد بأفعال تأولوه)) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٥٩/١٠) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٥٩٢/١٠).

وعلى ما يبدو أن الأنصاريّ قد وافق ما ذهب إليه سيبويه– في إن (أمشاج) وهي جمع وليست لفظة مفردة– ويؤكد ذلك ما ذكره في كتابه فتح الرحمن إذ قال: ((وَصْف النطفة مع أنها مفرد بـ(أمشاج) وهو جمع؛ لأنها في المعنى الجمع)) (الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، صفحة ٥٩٠/١).

٣–**أَفْعِلة:** بفتح فسكون فكسر، يطرد هذا البناء في كل اسم مذكر مفرد رباعي قبل آخرِهِ حرف مد (الف – واو – ياء) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها نحو: رَغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ (الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ١٩٩٣م، صفحة ٢٤٠/١) (السيوطي ع.، د.ت، صفحة ٣٥٠/٣).

ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى:ُ**ئج ئح ئخ ئم ئه** بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم **جح جم**حجَّ التوبة: ١٢.

قال الأنصاري: ((أئمة": جمع إمام، وأصلها: أَأْمِمَة "، ووزنها: "أفعلة " فاجتمع همزتان، الأولى مزيدة، والثانية أصلية، ثم نقلت حركة الميم إلى الهمزة الأصلية، وأدغمت في

الثانية)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٢٢).

ومثله ما جاء في قوله تعالى:ُّ ىٰ **ني هج هم هى هيـيج يح يخ** يم يى يٍ آل عمران: ١٢٣.

فـ"**هي**" جاءت على وزن أفْعِلة (جمع قلّة)، قال الأنصاري: ((أَذِلَّةٌ": جمع ذليل، وقياسه: ذُلَلا؛ لأن "فعيل" إذا كان صفة قياسه: يُجمع على فُعَلاء ذللاء)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ١٢١)، أما اللغويون فقد ذكروا وجهين لهذه اللفظة أحدهما: أن يضمن الذُلَّ معنى الحَنو والعطف، كأن قيل عاطفين عليهم على وجه التذلّلِ والتواضع، أمّا الوجه الآخر: فهو أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون

لهم أجنحتهم (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٦٨١/١)، فضلًا عن أنهم اختلفوا في مفرد هذه اللفظة، فهنالك مَنْ زعم أن مفرد "أذْلِة" هو ذَلُول.

أمّا الزجاج فذهب إلى أنَّ (أذْلِة) جمع ذليل، وكان من المفترض أن يُجمع ذَلِيل على ذُلَلاء، أي (فَعيل فُعلاء) نحو: ظَرِيف وظُرفاء، إلّا أنّه لم يُجمع على (فعلاء) هربًا من اجتماع

حرفين من جنس واحد لذا عُدل به إلى (أفْعِله) (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٤٦٦/١)، وأيد العكبري ما قاله الزجاج في أن جمعه على أذلة فِرارا من تكرير اللام (العكبري، د.ت، صفحة ٢٩٠/١).

وقد عدّ المحدثون هذه اللفظة (شاذة)؛ لجمعها على هذه الصيغة (الحلواني، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٢٠٣). ومن الواضح أن الجمعين صحيحان (أذلة وذُللاً) وذلك؛ لورودهما في مواضعٍ متعددة في القرآن الكريم حيث وروت لفظة أذلة في قوله تعالى: ﴿ **نز نم نن** ني ىٰ ير **يز يم** ين **يى**

يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ ﴾ المائدة:٥٤.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ **فم قح قم كج كح كخ كل كم** لج لح لخ له مج مح ﴾ النمل: ٣٤.

أما لفظة (ذُللاً) فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ **لم لى لي ما مم نر نز نم نن** ني ىٰ ير **يز يم** ين **يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه** بج بح بخ بم ﴾ النحل: ٦٩

ب- جموع الكثرة

وهي مجموعة أوزان تزيد على ثلاثين وزنا، وقيل إنَّ القياسي منها ما يقارب ثلاثةً وعشرين وزنًا (الحلواني، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٤٠٤) (عبد العال، ١٩٧٦م، صفحة ٤٤)، ومن أبنية الكثرة الواردة في كتاب إعراب القرآن العظيم :

١- **فُعْلٌ:** بضمٍ فسكون، ويُعد هذا الوزن من أخف أوزان الكثرة؛ وذلك لأنه ثلاثي مجرّدٌ ساكن الوسط (الأزهري، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، صفحة ٥٢٨/٢) (عبد العال، ١٩٧٦م، صفحة ٤٨)، كما يُعد هذا الوزن قياسيًا وسماعيًا (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، صفحة ٣٠٢)، ويَطّرد في كلِّ وصف على زنةِ (أفعَل فعلاء)، وقيل إنه يأتي على عشرة أوزان: ((فَعَل، فعِلة، أفعَل، فاعل، فعول، فَعلاء، فَعِيل، فَعال)) (جمال الدين م.،

١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، الصفحات ٩٢٢-٩٢٣). ومن أمثلته ما ورد في قوله تعالى: ﴿ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فجفحفخ فم قحقم كج كح كخ كل كم﴾ البقرة: ١١١.

قيل إنَّ: الهُود: هو التوبة، وأن هادًا يهودُ وتَهَود: تابَ ورجع، والهائِد: التائِب الراجع إلى الحق (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٥١/١) (الفارابي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، صفحة ٥٥٧/٢).

ولِعلماء العربيةِ في هذه اللفظة ثلاثة أقوال أولاها : أنَّ هُود: جمع هائِد، نحو: نازِل وعائِد و

حائِل، وهو ما ذهب إليه الأخفش (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٥١/١) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٧٤/١) والزجاج (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ١٩٤/١) والقيسي (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ١٠٩/١) والعكبري (العكبري، د.ت، صفحة ١٠٥/١)، و وافقهم في ذلك الأنصاريّ قائلًا: ((هُودًا جمع هائِد)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٨٦)، أمّا القول الثاني وقد نُسِب إلى الفرّاء : أنّ هودًا في الأصل: هود (يهود) فحُذِفت الياء من أوله، قال الفرّاء: ((يريد يهوديًا فحُذِفت الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية وهي في قراءة أُبيّ وعبد الله في قوله تعالى:{إلا من كان يهوديًّا أو نصرانيّا})) (الفراء، د.ت، صفحة ٧٣/١)، وقد ردَّ اللغويون هذا الرأي ووصفوه بالبعيد ولا يقاس عليه (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ١٠٩) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٦٩/٢).

أمّا القول الثالث فهو أنَّ هودًا مصدر يصلُح للواحد والجمع كقولهم: رَجُل صَوم وقَوم صَوم (الطبرسي، ٢٠٠٦م، صفحة ٢٥٦/١)، أمّا الأصفهاني فقد ذهب إلى أنّ هودًا هو جمع ثُمَّ أنه اسم لنبي الله "عليه السّلام" (الأصفهاني، ١٤١٢هـ، صفحة ٨٤٧/١)، والرأي الأوّل هو الراجح والله أعلم.

٢- **فُعَل**: بضم وفتح، ويأتي هذا البناء في كل اسم جاء على زنة (فُعلة) سواء أكان صحيحًا أم معتلًا أم مضعفًا نحو: غُرف وغُرفة، وحُجج وُحجَّة، كذلك في وصف (فُعلى) مؤنث الوصف المذكر (أفعَل) نحو: الكُبرى والوسطى، كما يأتي في كل اسم على وزن (فُعُلة) بضم أوله وثانيه نحو: جُمُعة وجُمَع (جمال الدين م.، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، صفحة ١٢٣) (عبد العال، ١٩٧٦م، صفحة ٤٥) ويعد هذا البناء سماعيًا وقياسيًا (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، صفحة ٣٠٠و٣٢٥) ومن أمثلته ما ورد في قوله تعالى: ﴿ٱ نن ىن ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح

بخ بم به تج تح تخ تم﴾ فاطر: ٢٧.

اختلف القرّاء في قراءة لفظة (جُدَد)، فقد قرأ العامّةُ بضمّ الجيم وفتح الدال، ومعناها الطريقة،

وقيل هي الطريقة يخالف لونها لون ما يليها (ابن جني أ.، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، الصفحات ١٩٩/٢-٢٠٠) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٣٦/٢٦) وهو ما قال به الفرّاء (الفراء، د.ت، صفحة ٣٦٩/٢)، والأخفش (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ٤٨٦/٣)، والزجاج (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٢٩٦/٤)، فقد ذهبوا إلى أنها جُدَد جمع واحدتها " جُدَّة " وهي الخطة والطريقة وقيل الخطة السوداء في ظهر الحمار.

وقرأ الزهري (جُدُد) بضم الجيم والدال، و((جُدُدٌ" فجمع جَدِيد، أي: آثار جُدُد غير مُخْلِقَة؛ فهو أصح لها، وأوضح للونها)) (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، الصفحات ١٩٩/٢-٢٠٠)، وقد رُدّت هذه القراءة فقال الأخفش: ((لو كان جمع جديد لقيل جُدُدٌ مثل رَغِيفٍ ورُغُف)) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٥١/٣).

أمّا المبرّد فذهب إلى أن جُدَد جمع جديد، والأصل فيهما هو جُدُد، إلّا أنها فُتحت لكراهة التضعيف مع الضمة (المبرّد، د.ت، صفحة ٢١٢/٢) (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، صفحة ٢٠٠/٢)، أمّا القراءة الثالثة هي (جَدَد) بفتحتين وتعني الطريق الواضح المسفر (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، صفحة ٢٠٠/٢)، ولم يخالف الأنصاريّ ما قال به السابقون، فقد أيد أصحاب الرأي الأول بقوله: ((جُدَد جمع جُدَّة، "والجُدَّة" هي الطريقة التي يتخالف لونها ما يليها، ومنه جُدَّة الحمار، وهي الخُطَّة التي على ظهره)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٩٣).

و يبدو أنَّ الراجح هو الرأي الأول؛ وذلك لإجماع علماء العربية عليه ومنهم قطرب إذ قال: ((قراءة الناس كلهم (جُدَد)) (ابن جني أ.، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ١٩٩/٢)، وكذلك ما قاله ابن جني نقلًا عن أبي حاتم قائلًا: ((لا قراءة فيه غير "جُدَدٍ")) (ابن جني أ.، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ١٩٩/٢).

٣-فُعُل: بضم الفاء والعين، ويَطّرد هذا البناء من كل اسم رباعي قبل آخره حرف مد (ياء أو واو)، أمّا إذا كان ألفًا فيشترط به أن لا يكون مضعفًا نحو: حِمَار وحُمُر، ثُمَّ إنّه يطّرد في كل وصف على فَعول بمعنى فاعل (جمال الدين م.، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، صفحة ٩٢٣) (عبد العال، ١٩٧٦م، الصفحات ٤٤-٤٥).

ومن أمثلة ما جاء في قوله تعالى: ﴿بي ئج ئح ئخ ئم ئهبجَّ القمر:١٨.

والنُذُرِ: جمع نَذِير بمعنى المُنْذر والإنذار.

قال الأنصاري: ((نُذر جمع نذير بمعنى المنذر)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٤٧) وهنالك عدّة وجوه ذكرها اللغويون لهذه اللفظة منها: أن تكون جمع نذير والمراد به المصدر (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٢٧٢/٦)، وإلى ذلك ذهب القيسي بقوله: ((النُذُر: جمع نذير كرسول ورُسُل، ويجوز أن يكون اسمًا

للمصدر)) (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ٦٦٨/٢)، أما الوجه الآخر فهو أن يكون جمع (نذير) أيضا مرادًا به اسم الفاعل بمعنى مُنذر (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٢٧٢/٦)، وهناك من قال إنَّه جمع نُذْر مثل رَهْن ورُهُن (ابن منظور، د.ت، صفحة ٤٣٩١/٦).

٤-**فِعَال**: بكسر ففتح من غير تشديد، وهو مقيس في مفردات كثيرة أشهرها: (فَعْل وفَعْله)، اسمان أو وصفان ليس فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كَعَب وكِعابِ، أما إذا كان معتلًا فجمعهُ على هذا الوزن نادرٌ ولا يقاس عليه، وكذلك في (فَعَل فَعَله)، شرط أن يكونا اسمين لأمهما صحيحة غير مضعّفة نحو: (جَبل وجِبَال)، وفي (فِعْل وفُعْل) شرط أن يكونا اسمين نحو: ذِئْب وذِئَاب، وفي فعيل بمعنى فاعل شرط أن يكونا وصفيين ولامهما صحيحة نحو: ظَرِيف وظَرِيفة فيكون جمعهما ظِراف، وكذلك في وصف على وزن (فَعْلان) بالفتح والضم، أو على وزن(فَعلانة) و(فعلى) نحو غَضبى وغَضبان جمعهما غِضاب.

(السيوطي ع.، د.ت، الصفحات ٣٥٥/٣-٣٥٦) (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، صفحة ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢١).

ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي **مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ** نم نى **ني هج هم هى هي يج يح يخ** يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ﴿ ﴾ ئر ئز ئم ﴾ البقرة: ٢٨٣

قرأ أهل المدينة والكوفة (فَرِهانٌ) بألفٍ مكسورة الراء، وهي قراءة الإمام علي "عليه السّلام" أيضًا (الفارسيّ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٤٤٨/٢) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٣٩/١).

وقرأ ابن عباس (فَرُهُن) بضمتين وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير (الفارسيّ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٤٤٨/٢) (الداني، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، صفحة ٩٦/٦)، أما عاصم بن أبي النجود فقد قرأ (فَرُهْن) بضم الراء وإسكان الهاء (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٣٩/١)، وقد قبَّحَ الأخفش هذه القراءة معللاً ذلك؛ بأن فعلاً لا يُجمع على فُعُل إلا قليلاً شاذًا كما يقال سُقْف وسُقُفُ (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ٢٠٦/١) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٠٠/٧).

وقيل إنَّ رهان جمع رَهْن كبَغْل وبِغال وهذا ما قال به القيسي (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ١٤٦/١)، وكذلك من قرأ: (فرَهْنً) فهو جمع رهان ككِتاب وكُتُب (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ٤٠٨/٣)، وعدَّ الفرّاء (رُهُن) جمع رِهان، ورِهان جمع رّهْن، فرُهُن إذن جمع الجمع مثل: ثِمَارٌ وَثُمُرٌ، وقال غيره (رَهْن) مفرد و(رُهُن) جمعه مثل: سَقْف وسُقُف (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٦٧/١).

وهو رأيٌ مردود؛ وذلك بحسب ما قال به سيبويه أنَّ جمع الجمع غير مطّرد، فوجب أنْ لا يقال به إلّا عند الاتفاق (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٠٠/٧).

إلّا أن هناكَ مَنْ عَكَسَ ذلك فقال: ((الرُّهُنُ جَمْعُهُ رَهْنٌ، وَالرَّهْنُ جَمْعُهُ رِهَانٌ)) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٠٠/٧).

أمّا الأنصاري فقد أجاز الوجهين (رُهْن، ورُهُن) فقال: ((فَرِهَانٌ أي: فالوثيقة رَهْن، أي: التوثيق، وهو بضم الهاء وسكونها، مثل: سَقْف وسُقُفٌ، وأَسْد وأُسدٌ، وقيل: رُهْن: جمع رِهَان، ورِهَان: جمع رَهْن)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ١١١)، والراجح من الآراء الرأي الأوّل؛ لمجيء مفرده على زنة فَعْل وعليه رسم المصحف.

٥-**فَعَالَى**: بفتح أولهِ وثانيه ورابعه وهو مقيس من كلُّ وصفٍ على زنةِ (فَعْلان) مؤنثة (فعلى)، نحو: حَيران حَيرى، حيارى، والأفضل ضمّ أوله عند جمعه فيقال: كُسالى، وكذلك يطّرد في وزن (فَعْلَاء) أمّا اسمًا نحو: الصَحْرَاء أو صفة لمؤنث لا مذكر لها كـ عَذْرَاء، كما تنفرد هذه الصيغة – فَعَالَى- بوصف على وزن (فَعْلاَن) أو (فَعْلَى)-فَعْلانة) نحو: (نَدمان نَدمانة، نَدامى)، وفي فَعيل نحو: يتيم يتامى، وفي فَيعْل نحو: أيّم – أيامى (الحديثي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، صفحة ٣٢٦) (عبد العال، ١٩٧٦م، الصفحات ٩-٦٠).

ومن أمثلتهِ ما جاء في قوله تعالى: ﴿ جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم﴾ البقرة: ٨٣

قال الأنصاري: ((اليَتامى جمع يَتيم، كنَديم وندامى، ولكن جمع" فَعيل" على "فَعالى" قليل)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٨٢).

وقد أورد اللغويون لهذه اللفظة رأيين: الأول: هو أن يُجمع على "يَتْمى" كأسرى؛ لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع أي إلحاقًا له بباب الأوجاع، فإن فعيل يُجمع على فَعْلى لما فيه من وجه الشبه من الذُلِّ والانكسار، وقيل لما فيه من ساء الأدب المشبه بالآفات، كما جُمع أسير على أسرى ثم أَسارى بفتح الهمزة (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٤٩٤/١) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٤٨٢/٩).

أمّا الرأي الآخر: أن يُجمع على فَعْائل؛ ليجري مجرى الأسماء فيقال: يَتائِم ثم يَتامى أي هو مقلوبٌ فقيل يتامى – بالكسر- ثم خُفف بقلب الكسرة فتحة، فَقُلِبت الياء ألفًا (الأستراباذي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، صفحة ١٤٦/٢).

وقد عدَّ الدكتور محمد خير الحلواني لفظة (يتامى) سماعية وغير مقيسة (الحلواني، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٤٢٤).

المبحث الثاني

التوظيف الصرفي لتناوب الصيغ

إن لعلماءِ العربيةِ في جمعهم للألفاظ واستقرائها سننًا ومعايير مختلفة يستدلون بها عن معانيهم، وطرائق يفصحون بها عن أسرار لغتهم، واستعمالات يبينون بها لطائف هذه اللغة، ولعل من أبرز هذه السنن هي ظاهرة التناوب الصرفي، فقد كانت هذه الظاهرة- وما زالت - محط اهتمام و عناية علماء العربية، فنجد كثيرًا منهم قد وضعوا لها مباحث في كتبهم كـ ابن قتيبة وابن فارس وابن سيده والسيوطي وغيرهم.

وقد اختلفتْ تسمياتهم لهذه الظاهرة، حيث أطلقوا عليها العديد من التسميات ومنها: ((النيابة، التناوب، العدول، الاتساع، التحول، التعويض وغيرها)) (جار الله و عكيدي، ٢٠١٢م، صفحة ٦٤) (بابعير، ٢٠١٠م، صفحة ٢٣)، وللوقوف على هذه الظاهرة وفهم ما تدور حوله لابد من إيراد حدها اصطلاحًا.

فالنيابة هي إقامة الشيء مقام شيء آخر (اللبدي، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، صفحة ٢٣٣)، وقيل: هي أن تنوب صيغة صرفية عن صيغة أُخرى تؤدي معناها وتظفر بموقعها في السياق، وقد عُدَّت هذه الظاهرة ضربٌ من الافتراضات الذاتية (جار الله و عكيدي، ٢٠١٢م، صفحة ٦٥).

ويرى العلماء-اللغويون- إن نيابة صيغة عن أخرى لا يكون إلّا لفائدة يقتضيها السياق، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في قوله: ((أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنها إذا نُقلت من هيئة الى هيئة كنقلها من وزن في الأوزان إلى آخر، وإن كانت اللفظة واحدة أو نقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل انتقل قبحًا فصار حسنًا وحسنها صار قبيحًا)) (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، الصفحات ٤١٧/١-٤١٨)، ولهذه الظاهرة ضروبٌ متعددة

ذكرها اللغويون منها: نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول والعكس، أو نيابة المصدر عن اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها، أي إنَّ اللفظ يأتي فيها مخالفًا لما هو عليه في ظاهرهِ، وقد ورد الانصاري العديد من الألفاظ التي نابت فيها صيغة صرفية عن صيغة صرفية اخرى في تفسيره منها:

أولا: النيابة في اسم الفاعل:

وردت عدّة ألفاظ في القرآن الكريم وجاءت على زِنَة (فاعل)، وعلى الرغم من كثرتها

تعددت آراء وأقوال علماء العربية والمفسرين فيها، فقد أخذوا يبحثون عن المعنى العميق للألفاظ فأولوا الكثير منها إلى أبنية أخرى كالصفات، وأسماء المفعولين، أو صيغ مبالغة، أو مصادر وغيرها، وسأتناول طائفة من هذه الألفاظ التي زعم العلماء أنَّها نابت عن صيغة فاعل أو ناب الفاعل عنها:

١. فاعل بمعنى المفعول:

قال تعالى: ﴿ٱ بم بهبج تح تخ تم تهثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح﴾ سورة هود ٤٣،

قال الأنصاري: ((اختلف في عاصم فقيل: هو اسم فاعل على بابه بمنزلة ضارب وقاتل، وقيل: بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق، وقيل: هو على معنى النسب)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، الصفحات ٢٥٤-٢٥٥)، الأنصاري- في هذه اللفظة- مجرد ناقل للآراء والأقوال التي وردت عن السابقين في لفظة (عاصم) ومنها:

١- إنه حُمِل على النسب أي (ذا عصمة)، وهذا ما ذهب إليه الخليل ومن بعده سيبويه ، جاء في الكتاب: ((قال الخليل: إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضا وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النَّعل)) (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٣٨٢/٣)، أي إنّ ما جاء على فاعل وأولوه بمفعول فهو محمول عندهم على النسب، وأيّد ابن جني ما قال به الخليل وسيبويه فقال: ((لا عاصم: أي لا ذا عصمة وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم،... وذو الشيء قد يكون مفعولًا كما يكون فاعلًا)) (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، الصفحات ١٥٣/١-١٥٤)، وإلى مثل ذلك ذهب

الراغب الأصفهاني (الأصفهاني، ١٤١٢هـ، صفحة ٥٠٧/١) وآخرون، حيث عدّوا حمل هذه اللفظة على النسب هو الأولى وذلك؛ لأن التأويل على النسب لا يؤدي إلى مخالفة القياس، فهو يجمع بين الفاعل والمفعول ولأن العاصم والمعصوم متلازمان فأيهما حصل معه الآخر (ابن جني أ.، ١٩٩٠م، صفحة ١٥٢/١) (الأصفهاني، ١٤١٢هـ، صفحة ٥٠٧/١).

٢- هو واقع بمعنى المفعول: وهذا ما قال به الفرّاء، وقد عدَّه استعمالا لهجيًا لأهل الحجاز، وذلك عندما يكون في مذهب نعت، حيث قال: ((أن يجعلوا المفعول فاعلًا إِذَا كَانَ فِي مذهب نعت، كقول العرب: هَذَا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصبٌ، وَلَيْلٌ نائمٌ، وعيشةٌ راضيةٌ. وأعان عَلَى ذَلِكَ أنها توافق رءوس الآيات التي هن معهن)) (الفراء، د.ت، صفحة ٢٥٥/٣) (أبو منصور الأزهري، ٢٠٠١م، صفحة ٥٢/٩)، وإلى ذلك ذهب ابن قتيبة إذ قال: ((لا عاصم: لا معصوم)) (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ٢٠٤/١)، ولم يستبعد ابن مالك نيابة الفاعل عن المفعول إذ قال: ((ربما خلف فاعلًا مفعولاً)) (جمال الدين م.، شرح تسهيل الفوائد، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٣٦).

إلا أنَّ هنالك من أنكر- أنْ يكون الفاعل بمعنى المفعول- و به قال النحاس: ((والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلّا الراحم، أي إلّا الله -جلّ وعزّ- ويحسن هذا؛ لأنك لم تجعل عاصما بمعنى معصوم فتخرجه من بابه)) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٧٠/٢).

٣- هو (فاعلٌ) في الأصل: قال المبرّد: ((فالعاصم الفاعل)) (المبرّد، د.ت، صفحة ٤١٢/٤)، و وافقه ابن السراج (ابن السراج، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، صفحة ٢٩١/١)، أما الطبري فقد اكتفى بذكر قولٍ منكر فيهِ جميع الوجوه التي ذكرها نحاة البصرة مقرّاً بأنّ الوجه الأرجح والأصوب هو مجيء الفاعل على حقيقته فقال: ((ولا وجه لهذه الأقوال التي حكيناها عن هؤلاء؛ لأنَّ كلام الله إنَّما يوجه إلى الأفصح الأشهر من كلام من نزل بلسانهِ،... ولم يضطرنا شيء إلى أنْ نجعل "عاصمًا" بمعنى معصوم إذا كنا نجد لذلك في معناها الذي هو معناه في المشهور من كلام العرب مخرجاً صحيحًا)) (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٣٣٣/١٥)، أمّا المحدثون فهنالك من رفض الرأي القائل (المعصوم عاصم) بحجة أنَّ المعصوم خلاف العاصم، فقيل: ((لا يجوز لك وجها أن تقول المعصوم عاصم إلا اذا جُعلت العاصم في تأويل معصوم)) (ياقوت، ١٩٨٥م، صفحة ٦٦).

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتِها واقْعُدْ فإنّك الطاعمُ الكاسي

(ياقوت، ١٩٨٥م، صفحة ٦٧)

فاعل بمعنى المصدر:

من المسائل التي شاع ذيوعها في العربية هي نيابة اسم الفاعل عن المصدر أو العكس، أي تأتي اللفظة بصيغة فاعل إلا أنها تَدل على المصدر، أو تأتي بصيغة المصدر وتدل على اسم الفاعل، وقد أشار إلى ذلك ابن فارس (٣٩٥هـ) بقوله: ((ومن ذلك إقامة الفاعل مقام المصدر يقولون: قم قائمًا أي قيامًا)) (ابن فارس، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ١٧٩/١)، كما ذهب الزمخشري إلى أن مجيء المصدر على فاعل في اللغة ليس نادرًا وما هما بعزيزين كالخارج والقاعد والعاقبة (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٥٦٠/٣) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٤٩٣/٨)، إلا أنَّ أبا حيان رَدَّه بقوله: ((ليس كما ذُكر بل هما عزيزان)) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٤٩٣/٨) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ١٣٥/٩)، وقد وردت كثرة من الألفاظ التي جاءت بصيغة اسم فاعل إلا إنَّها حُملت على دلالة المصدر وأكثرها جاء على بناء (فاعله) ومنها: (خاطئة، باقية، طاغية، صاعقة، لاغية وغيرها من الألفاظ)، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿سخ سم صح صخ﴾ الحاقة ٥. ذهب الأنصاري إلى أن الطاغية هي مصدر كالعاقبة والجاثية، ثُمَّ إنَّه ذكر وجهًا ثالثًا هو: اسم للبقعة فقال: ((بالطاغية: هي مصدر كالعافية والعاقبة والجاثية أي فأهلكوا بالطغيان وقيل هي اسم للبقعة)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٧٢)، وقد سبقه المفسرون بإيرادهم عدَّة وجوه لتأويل قوله تعالى: (صح)، فقال بعضهم: هي طغيانهم وكفرهم، وقيل: أهلكوا بالذنوب، وهنالك من قال: إنَّهم أهلكوا بالصيحة: أي أرسل الله عليهم صيحة فأهمدتهم (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٤٥٨/٣٤) (ابن عطية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٤٦٠/٥)، وقيل إن الطاغية اسم لكل ما تجاوز حده سواء أكان حيوانًا أم غير حيوان وأُلحق الهاء به للمبالغة (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٠٨/١٤) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٩٧/٥)، فضلًا عن ذلك فقد رأى العلماء أنَّ هذه اللفظة تحتمل أكثر من وجه، فهي أمّا أن تكون اسم فاعل على أصله وقع في السياق صفة لموصوف محذوف نحو ريح طاغية أو بالرجل الطاغية، أو هو عاقر الناقة، أو بالفعلة الطاغية وتكون الهاء هنا للمبالغة (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ٢٥٨/١٨) (بابعير، ٢٠١٠م، صفحة ٤٢٨)، أو أن تكون بالطاغية أي بالطغيان مصدر على زنة فاعله كالعاقبة (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ٤٨٣/١) (الفارسيّ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٣٦٧/١)، وعلى ما يبدو أنَّ السياق القرآني للآيات الأخرى هو الذي وجه تفسير لفظة(طاغية) وهذا ما أشار إليه أبو حيان بقوله: ((الطاغية مصدر كالعاقبة فكأنه قال بطغيانهم ويدل عليه قوله تعالى: ﴿آ تي ثر ثز ثم﴾ (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٢٥٤/١٠) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٣٦٩/٥)(الشمس ١١).

إلا أن هنالك من المتأخرين من طعنوا بهذا الرأي من جهتين وهذا ما نقله الرازي فقال: ((والمتأخرون طعنوا فيه من وجهتين الأول: هو الذي قاله الزجاج: أنَّه لما ذُكر في الجملة الثانية نوع الشيء الذي وقع به العذاب أي قوله تعالى: (بريح صرصر)، وجب أن يكون الحال في الجملة الأولى كذلك حتى تكون المناسبة حاصلة.

أمّا الوجه الثاني فقيل: أنَّه لو كان المراد ما قالوه لكان من حق الكلام أن يقال: أهلكوا لها ولأجلها)) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٦٢١/٣٠)، والقول الأرجح أن تكون لفظة (طاغية) على أصلها اسم فاعل وقع في سياق صفة لموصوف محذوف نحو: ريحٌ طاغية.

٢. المصدر بمعنى الفاعل:

من الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم والتي جاءت بصيغة المصدر- إلا إنها حُملت على دلالة اسم الفاعل- لفظة (غورًا) فقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في موضعين الأول في قوله تعالى: ﴿ **ئم ئه** بج بح بخ بم به تج تح﴾ الكهف٤١.

أمّا الثاني قوله تعالى: ﴿ بى بي تر **تز تم** تن تى تي **ثر ثز ثم**﴾ الملك ٣٠.

والغور: هو الغوص والتسفل في الأرض، غار الماء غورًا إذ نَضب، وغَور كل شيء عمقه وبعده أي يبعد (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٤٦٥/٢١) (الأزدي، ١٩٨٧م، صفحة ٧٨٣/٢٠).

وقد أختلف القراء في قراءة لفظة (غور)، فقد قرأ الجمهور غَورًا بفتح الغين، وقرأ البرجمي غُورًا بضمِ الغين، وهنالك من قرأها بضمِ الغين وهمز الواو أي (غُؤورا) (الداني، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، صفحة ١٣١٠/٣) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ١٨٠/٧).

قال الأنصاري: ((غوراً: بمعنى غائر)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٤٦١)، فهو بذلك لم يخالف السابقين من علماء اللغة الذين ذكروا عدّة وجوه لتفسير هذه اللفظة، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ غورًا: بمعنى غائر، إذ وضع المصدر موضع اسم الفاعل كما يقال: رجل صوم وعدل ورضا، وهو لا يثنى ولا يجمع، و قال به أغلب اللغويين كالأخفش (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ٥٤٦/٢)، وابن قتيبة (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ٢٦٧/١)، والمبرد (المبرّد، د.ت، صفحة ٣٠٥/٤)، والزجاج (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٢٠١/٥)، وآخرون (ابن عطية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٣١٧/٥) (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٥٨٨/٤).

أمّا الوجه الآخر فقد ذكره النحاس وهو أن يُحمل على النسب أي: (ذا غورٍ)، فحذف المضاف ومثله (اسأل القرية) (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٩٦/٢) (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ٤٠٩/١٠)، ولدى الوقوف على آراء علماء العربيةِ والمفسرين نلاحظ أن العدول في هذه اللفظةِ من – المصدر إلى اسم الفاعل – غايته المبالغة؛ لأن المصدر هو أصل المعنى وتشتق منه سائر المشتقات، فإنه حين يؤتى به وصفًا –نعتًا– أو حالًا أو خبرًا إنَّما يفهم منه ما يراد بكلِّ تلك الأوصاف التي يمكن أن تشتق منه، فمثلاً إذا قيل: (زيدٌ رضا)، فإن المقصود من ذلك أنَّه راضٍ مرضيٌ عنهُ وذو رضا (الجواري، ١٩٨٤م، صفحة ١٤)، فقد عبر المصدر عن جميع معاني المشتقات لذا فهو أبلغ وأقوى.

ثانيًا: النيابة في اسم المفعول

١- مفعول بمعنى فاعل:

وردت العديد من الشواهد في القرآن الكريم وكلام العرب، نابت صيغة اسم المفعول عن اسم الفاعل، وهذا ما أكده اغلب اللغويين ومنهم الطبري بقوله: ((العرب قد تخرج فاعلًا بلفظ مفعول كثيرًا)) (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٥٦٨/١٧)، وممّا ورد في الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿ **ئم ئه** بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته﴾ الإسراء٤٥. ولعلماء اللغة في لفظة (مستورًا) ثلاثة أقوال: الأول: بقاء "مستورًا" على موضعه؛ لأنّه اسم مفعول وتأويله: أنَّ الحجابَ مستورٌ عنكم لا ترونه، أو مستورٌ به الرسول عن رؤيتهم (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٧١/١٠) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٣٦٢/٧)، أمّا الوجه الثاني: أنّه ذو ستر فحُمِل على النسب قياسًا على صيغة لابن، وتامر، أي ذي لبن وذي تمر، وقد نُسب هذا القول للمبرد فأول معناه أنَّه ذو ستر (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٦٢٧/٢) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٣٦٢/٧).

أمّا الوجه الثالث فهو مفعول بمعنى فاعل، وبه قال الأخفش (الأخفش، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، صفحة ٤٢٥/٢) (الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٥٠/٢) وغيره من العلماء (ابن فارس، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحة ١٨١/١) (الثعالبي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، صفحة ٣٩/١)، وذلك قياسًا على ما ورد من كلام العرب: في مشؤوم وميمون ويريدون شائم ويامن؛ وذلك لأن العرب قد تخرج الفاعل بلفظ المفعول (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٤٧١/٦) (الأندلسي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٥٦/٧)، إلا إنّ ابن خالويه وصف هذه النيابة بالمجاز إذ قال: ((قد يجيء مفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى: ﴿تم ته﴾ أي ساتر، وهذه كلها مجاز محتمل في كلام العرب)) (خالويه، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، صفحة ٣١٨/١)، واكتفى الأنصاري بذكر الأقوال الثلاثة التي وردت عن السابقين من غير

أن يرجح أحدها فقال: ((قيل: هو بمعنى: ساتر، والمفعول قد يأتي بمعنى فاعل؛ كقوله تعالى: (كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)، أي: آتيا. والثاني: أنه على بابه. والثالث: أنه على النسب، أي: حِجَابًا ذا ستر؛ كـ " عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ "، أي: ذات رضى)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٩٥)، والأرجح الرأي الأول؛ لأن من لا يؤمن بالآخرة فقد حَجَب اللهُ عنه فهم وتدبّر آيات القرآن الكريم وحلاوة سماع تلاوته، فصار هذا الحجاب مستورًا عنه لا يرونه صلى الله عليه وآله وسلم أو مستورٌ به عن رؤيتهم عقابًا لهؤلاء القوم.

٢- المصدر بمعنى مفعول:

اختلف علماء العربية في مسألة مجيء اسم المفعول بمعنى المصدر، فمنهم من أنكر ذلك وعلى رأسهم سيبويه، إذ يرى أن الألفاظ التي جاءت على وزن (مفعول) هي ليست مصادر، إنما هي مفعولات وأُريد بها الزمان نحو:" دَعهُ إلى ميسورةٍ " كأنه قال: "دعه الى أمرٍ يؤسر" حيث جعلها سيبويه الميسور زمانا يؤسر به (سيبويه، ١٩٨٨م، صفحة ٩٧/٤) (السيرافي، ٢٠٠٨م، صفحة ٤٧١/٤).

و مَن قال بهِ ابن الحاجب، إلّا أنّه وصف مجيء المصادر من الثلاثي

على زِنة مفعول بالقليلة والنادرة إذ قال: ((أما مُكرم ومُعون وغيرهما نادران)) (الأستراباذي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، صفحة ١٦٨/١)، أما من غير الثلاثي فقد وصفه بالكثرة (الأستراباذي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، صفحة ١٦٨/١).

ومن المصادر التي وردت في الذكر الحكيم وقيل أنّها بمعنى (مفعول) ما ورد في قوله تعالى: ﴿ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم لى لي ما مم نر نز نم نن ني ىٰ ير يز يم﴾ المائدة ١.

ذهب علماء العربية إلى أنَّ (نر) هو مصدر من صادَ يصيدُ ويُصاد، ثُمَّ إنّهم يرون أنّه يحتمل أمرين في حال بقائهِ على مصدريته الأول: أن يكون مصدرًا بمعنى المفعول، فيكون التقدير: غير محلين الشيء المَصيد وأنتم محرمون (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ١٨٥/٤) (ابن عادل، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ١٧٣/٧)، وهذا ما قال به الأنصاري: ((الصَّيد بمعنى المفعول)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ١٤٩)، أمّا الاحتمال الآخر: هو أنْ يكون على بابه وهنا يكون التقدير: غير محلين الاصطياد في حال الإحرام (العكبري، د.ت، صفحة ٤١٥/١) (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ١٨٥/٤). وهو الراجح؛ لأن المعنى أحللنا لكم هذه الأنعام إذ امتنعتم عن الصيد وأنتم مُحْرِمون.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ بن بى بي تر تزتم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم﴾ يوسف ١٨

قال الأنصاريّ: ((كَذِبٍ بمعنى: ذي كذب)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٦٥)، وهو بذلك قد حمل اللفظة على النسب وقد سبقه إلى ذلك النحاس (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٩٥/٢)، والقيسي (القيسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ٣٨١/١)، والعكبري (العكبري، د.ت، صفحة ٧٢٦/٢)، وهنالك عدّة وجوه ذكرها اللغويون لهذه اللفظة منها أن: ((كَذِبْ معناه مَكذوب، وهو جعل المصدر في كلام العرب مفعولًا وبالعكس)) (الفراء، د.ت، صفحة ٣٨/٢)، وهذا ما قال به الفراء و واقفه ابن قتيبة، وأبو علي الفارسيّ وآخرون (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ٢١٣/١) (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ١٤٩/٩) (الفارسيّ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٢٩٨/١)، أمّا الوجه الآخر فقد قيل: دمٍ كَذِبْ أي: كاذب وهو ما قال به ابن جني (ابن جني أ.، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، صفحة ٣٣٣/٢)، أمّا الزمخشري فقد ذهب إلى: ((أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه)) (الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د.ت، صفحة ٤٢٥/٢)، ومن الملاحظ أن هنالك من أيدَّ النيابة بين اسم المصدر والمفعول ومنهم من رفض ذلك، والأرجح عندي هو أنه مصدر على حقيقة ولا نيابة فيه؛ لأنه كذِبٌ حقيقةً والله أعلم.

وهنالك مصادر أخرى أوردها الأنصاريّ ويرى أنها نابت عن اسم المفعول منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به﴾ يوسف ٢٠.

"فالبخس" هو نقص الشيء في المكيال والميزان (الفراهيدي، د.ت، صفحة ٢٠٣/٤) (النحاس، ١٤٠٩هـ، صفحة ٥٢/٣)، قال الأنصاريّ: ((بخس بمعنى مبخوس)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٢٦٥)، أما اللغويون والمفسرون فقد اختلفوا في توجيه هذهَ الفظة – ئخ–، فمنهم من قال "البخس" بمعني النقص وهو مصدر بمعنى المفعول يقال: ((بخسني حقي، أي نقصني وهو مصدر بخست فوصفوا به وقد تفعل العرب ذلك))، وهذا ما قاله أبو عبيدة (البصري، ١٣٨١هـ، صفحة ٣٠٤/١)، والطبري (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ١١/١٥)، وتابعهم في ذلك القرطبي إذ قال: ((نقص، وهو هنا مصدر وقع موقع الاسم، أي: باعوه بثمن مبخوس، أي: منقوص)) (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ١٥٥/٩)، أما الوجه الآخر قيل إنه مصدر وصف به الثمن وهذا ما ذهب إليه ابن عطية إذ قال: ((البخس مصدر وصف به الثمن وهو بمعنى النقص)) (ابن عطية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٢٣٠/٣)، أي لا نيابة فيه، وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ التناوب بين المصدر واسم المفعول هو مظهر من مظاهر التوسع اللغوي، أي أن المصدر كان في مرحلة ما يؤدي معاني

الصيغ الصرفية، ومن بينها اسم الفاعل، ثُمَّ تطورت هذه المصادر لإفادة معنى اسم المفعول، ثُمَّ تخصصت المعاني الصرفية في مرحلة لاحقة فأصبح لاسم المفعول صيغته الخاصة به (يحيى، ٢٠١٠م، صفحة ١٣٨).

٣- فعيل بمعنى المفعول:

تُعد صيغة فعيل من أشهر الصيغ التي نابت عن المفعول وأكثرها شيوعًا، وعلى الرغم من شهرتها إلا أنّها غير مقيسه، إنما اقتصرت على السماع فقط قال ابن مالك: ((نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسًا خلافا لبعضهم)) (جمال الدين م.، ١٩٦٧م، صفحة ١٣٨/١)، و وافقه أبو حيان بقوله: ((ولا يُقاس بناءُ فعيل بمعنى مفعول)) (الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٢٨٨) إلا أنَّ هنالك من ذهب إلى أنَّ صيغة (فعيل) هي مقيسه، واشترطوا في ذلك أن تكون في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو: جريح وأسير، أما إذا كان للفعل فعيل بمعنى فاعل فلا تكون نيابة فعيل عن مفعول قياسية، فرحيم لا يأتي بمعنى مرحوم، وكذلك عليم لا يأتي بمعنى معلوم (الشافعي، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، صفحة ٤٧٨/٢)، ويرى علماء اللغة أنَّ العلّةَ من هذه النيابة هي علّة دلالية؛ وذلك لأنَّ الوصف بصيغة فعيل أبلغ من صيغة مفعول قال ابن هشام: ((وأقيم فعيل مقام مفعول؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرحت أنملته جريح ويقال له مجروح)) (ابن هشام، د.ت، صفحة ١٠٢) (السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ٢٠١٧م، الصفحات ٥٤-٥٥)، وهنالك من علل هذه النيابة تعليلًا صوتيًا وهو ما قال به ابن خالويه إذ قال: ((صُرِف من مفعول إلى فعيل؛ لأن الياء أخف من الواو، وكما يقال: خضيب والأصل مخضوبة)) (ابن خالويه، ١٩٤١م، صفحة ٨/١).

ومما ورد في القرآن الكريم من فعيل بمعنى مفعول وأشار إليه الأنصاريّ ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلۡأَمِينِ﴾ التين٣. والمراد بالأمين هو مكة المكرمة، إذ يأمن فيه الخائف في الجاهلية والإسلام (الزجاج، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٢٤٣/٥) (الحنفي، د.ت، صفحة ٥٩٥/٣)، و(الأمين) هو المأمون: يأمن فيه من دخله من أنسٍ وطيرٍ وحيوانٍ حتى مهدور الدم لا يقام عليه الحد داخله (النَّحَّاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٥٦/٥) (الشوكاني، ١٤١٤هـ، صفحة ٥٦٧/٥)، لذلك وصف بالأمين للدلالة على ثبوت الأمن فيه وللمبالغة في هذه الصفة، فهو فعيل بمعنى مفعول (الشوكاني، ١٤١٤هـ، صفحة ٥٦٧/٥)، وهو ما ذهب إليه الأنصاري إذ قال: ((أمين: فعيل بمعنى مفعول)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٥١٢)، إلا أنّ هنالك من قال: الأمن هو من آمن الرجل أمانةً فهو أمين قاله الفراء (الفراء، د.ت، صفحة ٢٧٦/٣) وآخرون (ابن قتيبة، ١٩٧٨م ، صفحة ٥٣٢/١) (ابن الهائم، ١٤٢٣هـ، صفحة ٣٤٧/١)، وقد ضُعِّف هذا الرأي بحجة أنَه لم يُسمَع آمن اسم فاعل (الآلوسي، ١٤١٥هـ، صفحة ٣٩٣/١٥)، إلّا أنَّهم أجازوا أنْ يكون بمعنى النسب فوصف بالأمن كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً﴾ أي ذا أمن (ابن عادل، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٤٠٨/٢٠) (الآلوسي، ١٤١٥هـ، صفحة ٣٩٣/١٥)، و

يبدو أنَّ ما ذهب إليه الأنصاريّ ومن سبقه هو الرأي الأدق؛لأنَّ فعيل لا ينوب عن المفعول إلا إذا كان الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجيه أو كالسجية ثابتًا أو كالثابت (السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ٢٠١٧م، صفحة ٦١)، وهذا ما اتسمت به مكة إذ إن صفة الأمن طبيعة وسجية ثابتة فيها منذُ زمن

الجاهلية وما بعدها، أي قبل الإسلام وبعده.

ومثله قوله تعالى:ﱡ بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر مريم٦.

نقل الأنصاريّ ما قالَ به علماء اللغةِ (الطبري، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، صفحة ١٤٧/١٨) (العكبري، د.ت، صفحة ٨٦٧/٢) في لفظةِ (تى)، فقال: ((رَضِيًّا): فعيل بمعنى مفعول، أي: اجعله يا ربِّ مرضيا)) (الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ٢٠٠٩م، صفحة ٣١٣)، أي مرضيا قولاً وفعلاً، وهنالك رأيٌ آخر هو أن يكون (رَضيّا): راضيًا، أي راضيًا بقضائك وقدرك (القرطبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، صفحة ٨٢/١١) (الشوكاني، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٨١/٣) وقيل: هو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، وأصله «رَضِيوٌ» لأنه من الرِّضوان (السمين الحلبي، د.ت، صفحة ٥٦٩/٧) (ابن عادل، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ١٠/١٣)، قال الألوسي: ((الأول أنسب ويكون على هذا تأكيدًا؛ لأن النَبيّ شأنه أنْ يكون كذلك، وعلى ما قلنا يكون دعاء بتوفيقه للعمل كما أنّ الأول متضمن للدعاء بتوفيقه للعلم فكأنه طلب أن يكون ولده عالمًا عاملًا)) (الآلوسي، ١٤١٥هـ، صفحة ٣٨٢/٨) والمعنى: ربِّ اجعله راضيًا مرضيًا والله أعلم.

نتائج البحث

انتهى البحث إلى عدّة نتائج نوجزها بالآتي:

- عَنى الأنصاريّ باللفظة وبنيتها وما يطرأ عليها من تغيير في بعض الظواهر الصرفية كجمع التكسير، فقد رأينا عنايته بهذه الظاهرة فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات تفسيره منها، إلّا أن ما يؤخذ عليه أنه لم يشر إلى نوع الجمع بل اكتفى بإيراد اللفظة وجمعها، فضلًا عن إيراده أكثر من رأي في اللفظة الواحدة.
- من المسائل التي وقف عندها الأنصاري – موليها اهتماما خاصًا – مسألة النيابة الصرفية في المشتقات، فقد أورد العديد من آراء وترجيحات اللغويين في كثيرٍ من الصيغ مبينًا موقفه منها تارة، وتارة أخرى يكتفي بذكر هذه الآراء.
- عدم إجماع علماء اللغة العرب على المجاز اللغوي والصرفي والتعامل مع الدلالة الصرفية للصيغة على أنّها تعود إلى أصلٍ واحد، وأنّ كل صيغة وضعت لمعنى معين، ولا سيما ألفاظ الذكر الحكيم، والنظر إلى العربية في ضوء لغة القرآن الكريم.

- الوجه البياني للقرآن الكريم هو الوجه الأسمى للإعجاز القرآني، فهو معجز لفظًا باختيار ألفاظه وصيغه، بحيث لا يصح وضع غيرها محلها، ومعجز معنىً تمثل بعدّ كلَّ ما ذكر فيه حقّ وصدقٌ؛ لأنه ليس من كلام البشر بل من كلام الله سبحانه وتعالى.

وفي الختام أسأل الله أن يحتسب عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبله بأحسن القبول، وينفعني به يوم لا ينفع المرء إلا العمل الصالح.. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج. (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *معاني القرآن وإعرابه* (المجلد الاولى). (عبدالجليل عبده سلبي، المترجمون) بيروت: عالم الكتب .

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *الكليات* (المجلد الثانية). (د. عدنان درويش ومحمد المصري، المترجمون) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري. (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن.* (علي محمد البجاوي، المترجمون) عيسى الحلبي وشركاه.

أبو الحسن المجاشعي بالولاء الأخفش. (١٤١١هـ-١٩٩٠م). *معاني القرآن* (المجلد الأولى). (الدكتورة هدى محمود قراعة، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.* (الدكتور أحمد محمد الخراط، المترجمون) دمشق: دار القلم.

أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك* (المجلد الأول). بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.* وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (١٩٩٠م). *الخصائص* (المجلد الرابعة). (محمد علي النجّار، المترجمون) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو الفتح عمثان الموصلي ابن جني. (د.ت). *اللمع في العربية.* (فائز فارس، المترجمون) الكويت: دار الكتب الثقافية.

أبو الفضل جمال الدين ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب*. (عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، و هاشم محمد الشاذلي ، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. (١٤١٢هـ). *المفردات في غريب القرآن* (المجلد الاولى). (صفوان عدنان الداودي، المترجمون) الدار الشامية – دمشق بيروت: دار القلم.

أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري. (١٩٩٣م). *المفصل في صنعة الإعراب* (المجلد الأول). (د. علي بو ملحم، المترجمون) بيروت: مكتبة الهلال.

أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري. (د.ت). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* . (عبدالرزاق المهدي، المترجمون) بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي. (د.ت). *بحر العلوم*. (د. محمود مطرجي، المترجمون) بيروت: دار الفكر.

أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. (١٩٨٧م). *جمهرة اللغة* (المجلد الأول). (رمزي منير بعلبكي، المترجمون) بيروت: دار العلم للملايين.

أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج. (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *الأصول في النحو* (المجلد الثالثة). (عبد الحسين الفتلي، المترجمون) بيروت، لبنان : مؤسسة الرسالة.

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس. (١٤٠٩هـ). *معاني القرآن* (المجلد الاولى). (محمد علي الصابوني، المترجمون) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس. (١٤٢١هـ). *إعراب القرآن* (المجلد الأول). (عبدالمنعم خليل إبراهيم، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي ابن عادل. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *اللباب في علوم الكتاب* (المجلد الاولى). (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي. (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (المجلد الأول). (د. رجب عثمان محمد، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي. (١٤٢٠هـ). *البحر المحيط في التفسير* . (صدقي محمد جميل، المترجمون) بيروت: دار الفكر.

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. (د.ت). *معاني القرآن* (المجلد الأول). (أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، المترجمون) مصر: الدار المصرية.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م). *الجامع لأحكام القرآن*. (هشام سمير البخاري، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.

أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن الرازي. (١٤٢٠هـ). *مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير* (المجلد الثالثة). بيروت: دار إحياء التراث.

أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري. (١٣٨١هـ). *مجاز القرآن*. (محمد فواد سزگين، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجى.

أبو علي الفضل بن الحسين بن الفضل الطبرسي. (٢٠٠٦م). *مجمع البيان في تفسير القران* (المجلد الأول). بيروت: دار المرتضى.

أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني. (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م). *جامع البيان في القراءات السبع* (المجلد الأول). الإمارات: أصل الكتاب رسائل ماجستير وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة.

أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ابن عطية. (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (المجلد الأول). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المترجمون) لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ابن قتيبة. (١٩٧٨م). *غريب القرآن*. (أحمد صقر، المترجمون) دار الكتب العلمية .

أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. (١٤٠٥هـ). *مشكل إعراب القرآن* (المجلد الثاني). (د. حاتم صالح الضامن، المترجمون) بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (المجلد الرابع). (أحمد عبد الغفور عطار، المترجمون) بيروت: دار العلم للملايين.

أحمد بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسن ابن فارس. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (المجلد الاولى). (محمد علي بيضون، المترجمون) بيروت.

أحمد بن محمد بن عماد ابن الهائم. (١٤٢٣هـ). *التبيان في تفسير غريب القرآن* (المجلد الأول). (د. ضاحي عبد الباقي محمد، المترجمون) بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أحمد عبد الستار الجواري. (١٩٨٤م). الوصف بالمصدر، نظرة أخرى في قضايا النحو. *مجلة المجمع العلمي العراقي، الأولى* .

إسماعيل بن محمد أمين الباباني. (د.ت). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ. (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *الحجة للقراء السبعة* (المجلد الثانية). (بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، المترجمون) دمشق- بيروت: دار المأمون للتراث.

الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بأبي سعيد السيرافي. (٢٠٠٨م). *شرح كتاب سيبويه* (المجلد الأول). (أحمد حسن، و علي سيد علي، المترجمون) لبنان: دار الكتب العلمية.

الحسين بن أحمد أبو عبد الله ابن خالويه. (١٩٤١م). *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*. دار الكتب المصرية.

الحسين بن أحمد بن، أبو عبد الله خالويه. (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). *ليس في كلام العرب* (المجلد الثانية). مكة المكرمة: أحمد عبد الغفور عطار.

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي. (د.ت). *العين*. (د. إبراهيم السامرائي، و د. مهدي المخزومي، المترجمون) دار ومكتبة الهلال.

إلياس بن أحمد حسين بن سليمان بن مقبول علي البرماوي الساعاتي. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِمِ القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري*. (تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، المحرر) دار الندوة العالمية.

جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ابن الحاجب . (٢٠١٠م). *الكافية في علم النحو* (المجلد الأول). (الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، المترجمون) القاهرة: مكتبة الآداب.

خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري. (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو* (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي. (٢٠٠٢م). *الأعلام* (المجلد الخامسة عشر). دار العلم للملايين.

د. خديجة الحديثي. (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه* (المجلد الأول). بغداد: مكتبة النهضة.

د. عبد الله صالح بابعير. (٢٠١٠م). *ظاهرة النيابة في العربية* (المجلد الأول). الجمهورية اليمنية : دار حضر موت.

د. عبد المنعم سيد عبد العال. (١٩٧٦م). *جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

د. كاطع جار الله سطام جار الله ، و د. ظافر فتحي عكيدي. (٢٠١٢م). التحول الصرفي إلى اسم الفاعل في القرآن الكريم بين التفسير الاعتباطي والغعجاز القرآني. *مجلة جامعة ا لأنبار للغات والآداب، العدد السابع، السنة الثالثة*.

د. مالك يحيى. (٢٠١٠م). التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية والمصدر. *مجلة دراسات في اللغة العربية، الثانية*.

د. محمد خير الحلواني. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *المغني الجديد في علم التصريف* (المجلد الخامسة). بيروت ، لبنان: دار الشرق العربي.

د. محمد فاضل السامرائي. (٢٠١٣م). *الصرف العربي أحكام ومعانٍ* (المجلد الأول). دار ابن كثير.

د. محمد فاضل السامرائي. (٢٠١٧م). *معاني الأبنية في العربية* (المجلد الثانية). دار عمار.

د. محمود محمد الطناحي. (١٩٩٢م). جموع التكسير والعرف اللغوي. *مجلة مجمع اللغة العربية، الحادي والسبعون* .

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري. (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). *فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن* (المجلد الأول). (محمد علي الصابوني، المترجمون) بيروت: دار القرآن الكريم.

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري. (٢٠٠٩م). *إعراب القرآن العظيم* (المجلد الأول). (د. موسى علي موسى مسعود، المترجمون) القاهرة: دار النشر للجامعات.

شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي. (د.ت). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: دار مكتبة الحياة.

شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي. (١٤١٥هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (المجلد الأول). (علي عبد الباري عطية، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (عبد الحميد هنداوي، المترجمون) مصر: المكتبة التوفيقية.

عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي. (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر* (المجلد الثاني). (محمد بهجة البيطار، المترجمون) بيروت: دار صادر.

عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام. (د.ت). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. (عبد الغني الدقر، المترجمون) سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي. (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). *فقه اللغة وسر العربية* (المجلد الأول). (عبد الرزاق المهدي، المترجمون) إحياء التراث العربي.

عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (١٩٧٤م). *الإتقان في علوم القرآن*. (محمد أبو الفضل، المترجمون) الهيئة المصرية.

عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (د.ت). *نظم العقيان في أعيان الأعيان*. (فيليب حتي، المترجمون) بيروت: المكتبة العلمية.

علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). *التعريفات* (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

علي بن محمد بن عيسى نور الدين الشافعي الأُشْمُوني. (١٤١٩هـ). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية .

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر سيبويه. (١٩٨٨م). *الكتاب* (المجلد الثالث). (عبد السلام محمد هارون، المترجمون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

كارل بروكلمان. (١٩٧٧م). *تاريخ الأدب العربي* (المجلد الخامسة). القاهرة: دار المعارف.

محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور الأزهري. (٢٠٠١م). *تهذيب اللغة* (المجلد الأول). (محمد عوض، المترجمون) بيروت: دار إحياء التراث.

محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين الأستراباذي. (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م). *شرح شافية ابن الحاجب*. (محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، و محمد محيي الدين عبدالحميد، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري. (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *جامع البيان في تأويل القرآن* (المجلد الأول). (أحمد محمد شاكر، المترجمون) مؤسسة الرسالة.

محمد بن عبد الله ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين. (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *شرح تسهيل الفوائد* (المجلد الأول). (د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، المترجمون) هجر للطباعة والنشر.

محمد بن عبد الله ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين. (د.ت). *شرح الكافية الشافية* (المجلد الاولى). (عبد المنعم أحمد هريدي، المترجمون) مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

محمد بن عبدالله ابن مالك أبو عبدالله جمال الدين. (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م). *شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ*. (عدنان عبد الدوري، المترجمون) بغداد: مطبعة العاني.

محمد بن عبدالله ابن مالك أبو عبدالله جمال الدين. (١٩٦٧م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. (محمد كامل بركات، المترجمون) دار الكتاب العربي.

محمد بن علي بن محمد بن عبدالله اليمني الشوكاني. (١٤١٤هـ). *فتح القدير* (المجلد الاولى). بيروت، دمشق: دار ابن كثير.

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المبرّد. (د.ت). *المقتضب*. (محمد عبد الخالق عضيمة، المترجمون) بيروت: عالم الكتب.

محمد نجيب سمير اللبدي. (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية* (المجلد الأول). بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمود سليمان ياقوت. (١٩٨٥م). *ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبدالله العَيْدَرُوس. (١٤٠٥هـ). *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*. بيروت: دار الكتب العلمية.

مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة القسطنطيني. (١٩٤١م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. بغداد: مكتبة المثنى.

نجم الدين محمد بن محمد الغزي. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة* (المجلد الأول). (خليل المنصور، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بابن الصانع ابن يعيش. (٢٠٠١م). *شرح المفصل للزمخشري* (المجلد الأول). (الدكتور إميل بديع يعقوب، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية .